

## إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا 7 أيار/مايو 2009

إن المنتدى التشاوري الإقليمي الرفيع المستوى حول تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية، المنعقد في دمشق في الفترة من 5 إلى 7 أيار/مايو 2009،

وقد ناقش تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (الأزمة) على البلدان الأعضاء في الإسكوا،

وقد ناقش أيضاً الاجراءات الوطنية والإقليمية والدولية المتخذة لمواجهة الأزمة، حيث جرى تبادل الآراء والتجارب بين الخبراء وممثلي البلدان الأعضاء في الإسكوا والمنظمات الإقليمية والدولية،

يعتمد الإعلان التالي:

1- يطلب المنتدى من البلدان الأعضاء في الإسكوا اتخاذ الخطوات التالية للتصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية:

(أ) اتخاذ تدابير فعالة للتعويض عن مضاعفات الأزمة على اقتصاداتها، وبخاصة للتخفيف من آثارها على النمو الاقتصادي والتنمية والعمالة. وستكون هذه التدابير مختلفة حسبما إذا كان البلد بلداً مصدراً للنفط، أو ذا اقتصاد متنوع، أو من البلدان الأقل نمواً، أو تحت الاحتلال؛

(ب) اعتماد سياسة مالية توسعية مستدامة لتعزيز الطلب المحلي وتقليص فترة تباطؤ النمو الاقتصادي. وينبغي أن تتوافق الحوافز المالية، في البلدان الأعضاء في الإسكوا، مع الأهداف الإنمائية الرئيسية وأن يتم تنسيقها وتنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تستهدف السياسة المالية بشكل أساسي الآليات الخاصة بالبنية الأساسية، والزراعة، والصناعة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والحماية الاجتماعية؛

(ج) اتخاذ تدابير لضمان تحقيق قدر أكبر من التعاون مع القطاع الخاص ودعمه، وخصوصاً في مجالات الاقتصاد الحقيقي، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي القطاع المصرفي في البلدان الأعضاء التي تواجه انتكاسات رأسمالية وأزمات سيولة؛

(د) تشجيع الصناديق الوطنية والإقليمية والدولية القائمة على توفير المزيد من السيولة للبلدان الأعضاء التي تواجه أزمات سيولة. وتحتاج المنطقة إلى تلك الصناديق لتمتين عملية التصدي للأزمة من خلال تدابير توفر التمويل الطويل الأمد للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المنطقة، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(•) تعزيز كفاءة الأطر التنظيمية في القطاع المالي من أجل خدمة الاقتصاد الحقيقي على نحو أفضل؛

(و) الترويج لزيادة التكامل الإقليمي، ولا سيما في الشؤون النقدية والمالية، وتنسيق السياسات المحفزة من أجل تحسين الفعالية في التصدي للأزمة؛

(ز) تشجيع صناديق الثروة السيادية في منطقة الإسكوا على زيادة استثمارها في الاقتصاد الحقيقي في المنطقة، ولا سيما في البلدان الأعضاء ذات الميزة المقارنة في مجالي الزراعة والصناعة؛

(ح) السعي بقوة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وذلك من خلال تنويع الصادرات، والاستثمار في التكنولوجيا والهيكل الأساسية، وبالتالي زيادة فرص العمل؛

(ط) تسهيل التدفقات البيئية للتجارة في البضائع والخدمات، وللأشخاص ورأس المال فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من أجل تعزيز تكاملها الإقليمي؛

(ي) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والفني فيما بين البلدان النامية؛

(ك) تقوية السياسات المتعلقة بالعمالة والحماية الاجتماعية بهدف ضمان العمل اللائق للجميع، بما في ذلك خدمات العمالة، وسياسات فعالة لسوق العمل، والتأمين ضد البطالة، وسياسات مستدامة وملائمة للمعاشات التقاعدية، وبرامج تكميلية للتحويلات النقدية؛

(ل) دعم مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، بما في ذلك هيكل النظام المالي الدولي، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من 1 إلى 3 حزيران/يونيو 2009. ويمكن تحقيق هذا الدعم من خلال تقديم مدخلات متعلقة بحاجات المنطقة والمساهمة الفعالة في المؤتمر على أعلى مستوى؛

(م) اتخاذ إجراءات استباقية لضمان مساهمة البلدان النامية، ومنها خاصة البلدان الأعضاء في الإسكوا، على نحو أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد العالمي. فقد أثبتت الأزمة الحالية الحاجة إلى الإصلاح، ولا سيما إلى إدارة للاقتصاد العالمي أكثر تمثيلاً وشرعية وبالتالي أكثر فعالية، وهذا لا يمكن تحقيقه من دون مساهمة فعالة للبلدان النامية في آليات اتخاذ القرار بشأن الاقتصاد العالمي.

2- يدعم المنتدى أنشطة الإسكوا ويطلب من الأمانة التنفيذية اتخاذ الخطوات التالية لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية:

(أ) تقوية وتعزيز دور الإسكوا في تمثيل حاجات المنطقة للتكيف مع الأزمة وكذلك دورها في النقاشات التي تجريها لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة التعاون الفني وبناء القدرات (مثل الحلقات الدراسية، وورش العمل، والبعثات التقنية، وغيرها) والتي تجمع الهيئات المعنية في كل بلد (مثل وزارات الشؤون الخارجية، والتجارة، والمالية، والاقتصاد، وغيرها) لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الاتساق الوطني والإقليمي في المواقف التفاوضية بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل الأزمة الحالية؛

(ج) القيام بدور الوسيط في جمع البلدان الأعضاء مع المؤسسات المالية العربية والإسلامية المعنية من أجل تعزيز دور هذه المؤسسات في حل المشاكل الناجمة عن الأزمة و/أو المتفاقمة بسببها؛

(د) تقديم هذا الإعلان إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا وإلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدراجها في الوثائق الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.